وكذا تأكيد المثبت بالفصل فان كان المبتدأ لام الجنس فهو مقصور على الخبر كقولك عليه السلم الكريم
العفيف والمراد الرجل الكريم العفيف لا الكريم الغني ولا الكريم المال ولا الذي
لها الخصيصة لا لعنى كل الكرم العفيف وان لم يكن فيه لام الجنس فالخبر مقصور على المبتدأ
سواء كان اللام فيه للجنس نحو انت الفقيه الحكيم اي لا غير انت هو المبالغة كقولك انت
الرجل كل الرجل او للعهد نحو انت كريمنا وانت الكريم او انت ذلك الكريم لا
غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او داخلا في الموصول نحو انت الذي قال
كذا وانما حق الصفة جمعه مرفوع مفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان
ما تعذره خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتم بنسبة ذو اللام عن المعنى لان المضمر لا
يوصف وليس عبدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم يحتاج بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم
وكانت القائم ثم لما كان الغرض المهم من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع الالتباس
الخبر الذي بعده بوصف ما قبله وهذا هو معنى الحرفية اعني فائدة المعنى في غيره صار حرفا
واخلع عنه لباس الاسمية فتم فلم يبق صفة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع
وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرفي عند عدم التصرف لكن بقي
فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا
ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عزاقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب
في ذلك لما تجرد معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته معنى في غيره وتلك الفائدة
كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
صار حرفا لكن بقي فيه التصرف المذكور فان قلت قلنا اشتراكه فيها معنى الحرفية
كما شاركها الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فلا كان الفصل كذلك قلت
بينهما فرق وذلك ان اشتراك الاستفهام والشرط معنى الحرفية مدلولا خاصا لا يسلم
ولم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم حذفت شروط حروف الشرط
والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حذف الاسم حلا والفصل
وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي كون ما بعده خبرا لا الصفة وكون المخاطب
باسم الاشارة او غيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم توف بما الحاجة العرض فقط
فلهذا حكم بحرفيتها وهذا الذي ذكرنا هو العرض من الفصل في الاصل ثم اتسع فيه
فادخل حيث لا التباس بدونه كما يقول الدين هو النصيحة وهذا هو الضرب وان
لم يكن في الثاني يعني الصفة وكذا تقول كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم ولا
ليس في هذين الموضعين لمخالفة الاعرابين وادخل ايضا مع كون الاول ضميرا
نحو انا العصور وان لم يلتبس الثاني الموصوف لان المضمر لا يوصف وادخل
ايضا مع كون الخبر مشتقا بالذي اللام وهو افعل التفضيل ووجه مشابهته له ان
خصصه حرف ابهامه اصل التفضيل معنى فهي ملتبسة او متعدد معه كما ان مشتق
ذي اللام حرف متعدد معه اعني اللام ومن ثم جاز ما نحن بالرجل حين منك ان

كاف الخطاب

واحدا

كذا ويكون من المفصل كلام الفرزدق الاصبهان كما يحيى بعد الا تقول الا فصل من ما واجاز اهل المدينة
مع انه قبيح ٥٠
هي اصل بعد النكرة نحوا اظن احدا هو خيرا منك وقال الخليل رحمه الله لعطف المعرفة بضمير يراه
لغوا يعني اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة فيستطرك في النكرة واجاز الفراء وقوعه بين
افعل التفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست اعرف وجه ما اجاز الفراء نحو انت خير
من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مشتك وغيرك نحو انت زيدا
هو مشتك وهو غيرك وكذا جوز نحو انت مشتك هو مثل زيد لكون نحو مشتك وغيرك
بلفظ المعرفة وامتناع دخول اللام عليه ولا شاهد عليه ولا مثبت ذلك لمجرد القياس
والعلة الضمير ليس امرا معينا فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الالتباس موضع
ثانيهما ذات اللام او معرفة فيكون في افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل
المضاف الى المعرفة كقوله تعالى الى انا اكثر منك مالا وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو الى انا زيد
ولو ثبت نحو اظنك انت الحاكم واظنك انت زيدا الصرح فوقهم واجاز المازني وقوعه
قبل المضارع لكونه مشابها للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال الفارسي
ومكرا ولكن هو يوبق قال والنحويون هو قال لان الماضي اشبه الاسماء حتى يقال ضربه
كانه اسم يمتنع دخول اللام عليه وما استدل به من نحو قوله تعالى ومكر اولئك هو يوبق ليس
مما يقطع ويجوز ان يكون مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يحزنك زيد هو قال باطل بقوله تعالى الله
هو الحكم والكهف وانه هو امات واحيى وزوى عن يحيى بن مروان وهو جد قول المدينة هو لا
سائي هو اطهر لكم بالنصب والمراد روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلا احتجوا بقول الجرمي
في لجنه يعني باتباع الفصل بين الخبر وصاحبها وتبعيتها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان
المبتدأ اخبرا ان معرفتان ما للام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا التبس الخبر الثاني بنعت
الخبر الاول ولا اعرف به شاهدا ولا تقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المطلق
زيد لا منهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي
كما جاز نحو لولا كانت الوقيت عليهم مع الامن من اللبس **وله والاوضع له عند**
الخليل الاظهر عند نصوا انه اسم مبني لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة وقد اقال
الخليل والله انه لعظيم لان الفاء الاسم ليس بعين كالفاء الحرف وقال بعض النحويين
انه حرف استكثار الحاق الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قيل من طرائق
معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تأكيد لما
قبله ويعتبرون عن وقوع ضمير المرفوع تأكيدا المنصوب في نحو انا هو العصور بان
ضمير المرفوع توكيده المنصوب والجر ورد بما مر في باب التأكيد نحو ضربك انت
ومر ثمة كذا انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد الا المظهر وهم يقولون ان زيدا هو
المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم
كما مر قبل وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما تقدم لا يتبع مع ما بعده

Copyright © King Saud University